

أهم محطات التحول الديمقراطي في الوطن العربي

في الفترة ٢٠١٣/٥/٣١ – ٢٠١٣/٨/٢١

نهاية أيار/مايو إلى آب/أغسطس ٢٠١٣

٢٠١٣/٥/٣١ أعلن جورج صبرا، الرئيس المؤقت للائتلاف الوطني السوري، أنه جرى الاتفاق على توسعة رقعة الائتلاف الوطني بإضافة ٤٣ عضواً من قيادات الجيش الحر ليصبح العدد الإجمالي للأعضاء زهاء ١١٤ عضواً. رَحَّب الجيش الحر بصورة مبدئية بالقرار، بعد أن كانت القيادة العسكرية لهيئة أركان الثورة السورية هدّدت بسحب الشرعية من ائتلاف قوى الثورة والمعارضة، إذا لم يستجب لمطلب تمثيلها بنسبة خمسين في المئة من الائتلاف.

(العربية.نت، ٢٠١٣/٦/١)

٢٠١٣/٦/٢ أعلن رئيس مجلس إقليم برقه في ليبيا أحمد الزير تحويل الإقليم إلى إقليم فيدرالي يدير شؤونته بنفسه في إطار الدولة الليبية. وقد قرّر الإقليم في بيانه "إنشاء برلمان برقه المكوّن من مجلسين للشيوخ والنواب مكوّنًا من جميع مكوّنات برقه دون إقصاء حتى تُجرى انتخابات في هذا الإقليم وإنشاء حكومة للإقليم بالتعاون مع الأطراف كافة وقوّة دفاع تخصّ الإقليم تقوم بواجبها بمساندة الجيش والأمن العام". ورفض الإقليم في بيانه الالتزام بأيّ "قانون فرض بتهديد السلاح كقانون العزل السياسي" مطالباً البرلمان والحكومة بتخصيص ميزانية للإقليم في فرع المصرف المركزي في بنغازي.

(القدس العربي، ٢٠١٣/٦/٢)

٢٠١٣/٦/٢ أعلنت المحكمة الدستورية العليا المصرية، عدم دستورية كلّ من قانوني انتخابات مجلس الشورى، والطوارئ وتشكيل الجمعية التأسيسية. وقرّرت المحكمة إعمال أثر هذا الحكم اعتباراً من الجلسة الأولى لانعقاد مجلس النواب المقبل، وهو ما يعني حلّ مجلس الشورى فور انتخاب مجلس النواب.

(المصري اليوم، ٢٠١٣/٦/٢)

٢٠١٣/٦/١٧ وافق مجلس الشورى المصري على ملاحظات المحكمة الدستورية بضرورة السماح بتصويت العسكريين في الانتخابات والاستفتاءات. وقام المجلس بحذف الفقرة الأخيرة من المادة الأولى بالقانون، والتي كانت تعفي من المشاركة في الانتخابات والاستفتاءات، كلّاً من ضباط وأفراد القوّات المسلّحة الرئيسة والفرعية والإضافية وضباط وأفراد هيئة الشرطة طوال مدّة خدمتهم في القوّات المسلّحة أو الشرطة. ووافق المجلس على اقتراح اللجنة التشريعية بإضافة فقرة مستحدثة على نصّ المادة (١٨) لإرجاء تصويت العسكريين إلى عام ٢٠٢٠، لتنصّ على أنه استثناء من القيد التلقائي بقاعدة بيانات النخبين، يكون قيد ضباط وأفراد القوّات المسلّحة الرئيسة والفرعية والإضافية وضباط وأفراد هيئة الشرطة، بالتنسيق مع الجهات المختصة بالقوّات المسلّحة وهيئة الشرطة، ووفقاً للضوابط والإجراءات التي

تضمن سرّية البيانات المتعلقة بعملهم والحفاظ على الأمن القومي المصري، ويجب أن يجري قيد هؤلاء في قاعدة بيانات النخبين قبل الأوّل من يوليو ٢٠٢٠.

(الأهرام، ٢٠١٣/٦/١٧)

٢٠١٣/٦/٢٢ دعا الرئيس المصري محمد مرسي المعارضة إلى الحوار لمحاولة تخفيف التوتر المتزايد في البلاد، في حين طالب رئيس حزب الدستور المعارض محمد البرادعي الرئيس بالاستقالة، وذلك بعد تظاهرات مؤيدة لمرسي استبقت تظاهرات دعت إليها المعارضة لمطالبة مرسي بالتنحّي. قال مرسي "يدي ممدودة للكلّ، وهذا الحوار مفتوح السقف، وما أسعى إليه هو الحوار المتوازن الذي يحقق أهداف الثورة وطموحات شبابنا وشعبنا".

(الجزيرة.نت، ٢٠١٣/٦/٢٢)

٢٠١٣/٦/٢٤ وزراء خارجية ١١ دولة من مجموعة أصدقاء الشعب السوري قرّروا في مؤتمر الدوحة زيادة تسليح المعارضة السورية من أجل استعادة "التوازن" على الأرض مع النظام، تمهيداً للدفع نحو حلّ سلمي على أساس مبادئ مؤتمر جنيف.

(الجزيرة.نت، ٢٠١٣/٦/٢٤)

٢٠١٣/٦/٢٣ أمهل الجيش المصري الحكم والمعارضة أسبوعاً للتوافق وضمان سلامة المتظاهرين في ٣٠ حزيران / يونيو. وقال الفريق أوّل عبد الفتاح السيسي، القائد العام للقوّات المسلّحة، ووزير الدفاع المصري: "إرادة الشعب المصري هي التي تحكمنا ونرعاها بشرف ونزاهة، ونحن مسؤولون مسؤولية كاملة عن حمايتها، ولا يمكن أن نسمح بالتعدّي على إرادة الشعب، وليس من المروءة أن نصمت أمام تخويف وترويع أهاليينا المصريين، والموت أشرف لنا من أن يمسّ أحد من شعب مصر في وجود جيشه". ولفت إلى أنّ القوّات المسلّحة تجنّبت خلال الفترة السابقة الدخول في المعترك السياسي، إلا أنّ مسؤوليتها الوطنية والأخلاقية تجاه شعبها تحتمّ عليها التدخل لمنع انزلاق مصر في نفق مظلم من الصراع أو الاقتتال الداخلي أو التجريم أو التخوين، أو الفتنة الطائفية، أو انهيار مؤسسات الدولة.

(القدس العربي، ٢٠١٣/٦/٢٥)

٢٠١٣/٦/٢٥ انتخب المؤتمر الوطني العام (البرلمان) في ليبيا نوري أبو سهمين رئيساً جديداً له، وهو أوّل أمازيغي يتولّى منصباً سياسياً رفيعاً. وجاء انتخاب نوري أبو سهمين خلفاً لرئيس البرلمان السابق، محمد المقرير الذي استقال في أعقاب الموافقة على قانون العزل السياسي الذي يحظر على من تولّى منصباً كبيراً في نظام القذافي العمل في

لمراجعة التعديلات الدستورية، ووضع ميثاق شرف إعلامي، وتشكيل لجنة عليا للمصالحة.

(الجزيرة.نت، ٢٠١٣/٧/٣)

٢٠١٣/٧/٤ أدى المستشار عدلي محمود منصور رئيس المحكمة الدستورية العليا اليمين أمام الجمعية العمومية للمحكمة رئيساً مؤقتاً لمصر. وجاء ذلك في أعقاب خارطة المستقبل التي وضعتها القوات المسلحة المصرية بالتعاون مع شيخ الأزهر أحمد الطيب، والأنبا تواضروس بابا الكنيسة القبطية، ومحمد البرادعي، وممثلي القوى الشبابية وحركة تمرد، وعدد من الأحزاب.

(بي بي سي عربي، ٢٠١٣/٧/٤)

٢٠١٣/٧/٤ أهم البنود في خارطة الطريق:

- تعطيل العمل بالدستور بشكل مؤقت.
- يؤدي رئيس المحكمة الدستورية العليا اليمين أمام الجمعية العامة للمحكمة.
- إجراء انتخابات رئاسية مبكرة على أن يتولى رئيس المحكمة الدستورية العليا إدارة شؤون البلاد خلال المرحلة الانتقالية لحين انتخاب رئيساً جديد.
- لرئيس المحكمة الدستورية العليا سلطة إصدار إعلانات دستورية خلال المرحلة الانتقالية.
- تشكيل حكومة كفاءات وطنية قوية وقادرة تتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة الحالية.
- تشكيل لجنة تضم كل الأطراف والخبرات لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة على الدستور الذي تم تعطيله مؤقتاً.
- مناشدة المحكمة الدستورية العليا لسرعة إقرار مشروع قانون انتخابات مجلس النواب والبدء في إجراءات الإعداد للانتخابات البرلمانية
- وضع ميثاق شرف إعلامي يكفل حرية الإعلام ويحقق القواعد المهنية والمصادقية والحيدة وإعلاء المصلحة العليا للوطن.
- اتخاذ الإجراءات التنفيذية لتمكين ودمج الشباب في مؤسسات الدولة ليكون شريكاً في القرار كمساعدين للوزراء والمحافظين ومواقع السلطة التنفيذية المختلفة.
- تشكيل لجنة عليا للمصالحة الوطنية من شخصيات تتمتع بمصادقية وقبول لدى جميع النخب الوطنية وتمثل مختلف التوجهات.

(بوابة الأهرام، ٢٠١٣/٧/٤)

الحكومة. وقد حصل أبو سهمين على ٩٦ صوتاً متقدماً على الشريف الوافي الذي حصل على ٨٠ صوتاً في الدور الثاني.

(بي بي سي عربي، ٢٠١٣/٧/٢٥)

٢٠١٣/٦/٢٧ ردود فعل غاضبة للمعارضة المصرية على خطاب الرئيس محمد مرسي الذي قدّم خلاله كشف حساب عن عامه الأول في السلطة. وقالت جبهة الإنقاذ الوطني إن خطاب مرسي الطويل لم يقدّم حلولاً ناجعة للأزمة السياسية التي تعاني منها البلاد، وامتلاً بالحديث عن التهديدات والمؤامرات مثل الخطابات السابقة، وأوضح خالد داوود المتحدث باسم جبهة الإنقاذ الوطني أن المعارضة مصرّة على النزول في تظاهرات ٣٠ حزيران / يونيو؛ للمطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة.

(بي بي سي عربي، ٢٠١٣/٦/٢٧)

٢٠١٣/٦/٣٠ احتشد الآلاف من مؤيدي الرئيس المصري محمد مرسي ومعارضيه في تظاهرات في العاصمة القاهرة وعدّة محافظات أخرى في الذكرى الأولى لتولي الرئيس السلطة. وتمركز المعارضون في ميدان التحرير وسط القاهرة، وأمام قصر الاتحادية الرئاسي في مصر الجديدة، وعدّة ميادين أخرى في محافظات مصر. في حين واصل الآلاف من مؤيدي مرسي اعتصامهم في رابعة العدوية في حيّ مدينة نصر للتأكيد على دعمهم شرعية الرئيس. ويحتج المعارضون على سياسات مرسي الذي ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين. وقالت حركة "تمرد" المعارضة إنها جمعت توقيعات لأكثر من ٢٢ مليون شخص على عريضة تطالب بسحب الثقة من مرسي، وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

(بي بي سي عربي، ٢٠١٣/٦/٣٠)

٢٠١٣/٧/١ بيان للقيادة العامة للقوات المسلحة المصرية جاء فيه أنها تمهل جميع الأطراف السياسية ٤٨ ساعة كفرصة أخيرة للتوصل إلى حلّ لتحقيق مطالب الشعب. وقال البيان: "تهيب القوات المسلحة بالجميع بأنه إذا لم تتحقق مطالب الشعب خلال المهلة المحددة فسوف يكون لزاماً عليها استناداً لمسؤوليتها الوطنية والتاريخية واحتراماً لمطالب شعب مصر العظيم، أن تعلن عن خارطة مستقبل وإجراءات تشرف على تنفيذها ومشاركة جميع الأطراف والاتجاهات الوطنية المخلصة، بما فيها الشباب الذي كان ولا يزال مفجراً لثورته المجيدة ودون إقصاء أو استبعاد لأحد".

(الجزيرة.نت، ٢٠١٣/٧/١)

٢٠١٣/٧/٣ عزل الجيش المصري الرئيس محمد مرسي. وأعلنت القوات المسلحة المصرية بياناً تضمّن تكليف رئيس المحكمة الدستورية بإدارة شؤون البلاد، وتعطيل العمل بالدستور، وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية مبكرة. كما تضمّن البيان تشكيل حكومة كفاءات، ولجنة

٢٠١٣/٧/٤ اعتقلت الأجهزة الأمنية بوزارة الداخلية كل من سعد الكتاتني رئيس حزب الحرية والعدالة والدكتور رشاد البيومي نائب مرشد الإخوان داخل منزليهما بمدينة ٦ أكتوبر.

(صحيفة الحياة اللندنية، ٢٠١٣/٧/٤)

٢٠١٣/٧/٤ قالت هيومن رايتس ووتش "إن على المسؤولين المصريين والزعماء السياسيين من كافة الأطياف إدانة المستويات المفزعة التي بلغها العنف الجنسي ضد النساء في ميدان التحرير واتخاذ خطوات فورية لتلافيها.

(هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٣/٧/٤)

٢٠١٣/٧/٤ قالت هيومن رايتس ووتش "إن على الحكومة المصرية الجديدة أن تمتنع تمامًا وبحزم عن نمط الانتهاكات الجسيمة التي سادت منذ انتفاضة يناير/كانون الثاني ٢٠١١ وأن تتعهد باحترام الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي.

(هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٣/٧/٤)

٢٠١٣/٧/٥ أعلن الاتحاد الأفريقي تجميد عضوية مصر فيه بعد "الإطاحة بالحكومة المنتخبة". حصل ذلك بعد اجتماع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد لبحث تطورات الموقف في مصر بعد عزل مرسي.

(المصري اليوم، ٢٠١٣/٧/٥)

٢٠١٣/٧/٦ اعتقلت الأجهزة الأمنية في مصر خيرت الشاطر نائب مرشد الإخوان المسلمين من بيته في مدينة نصر. كما أمرت نيابة جنوب القاهرة باعتقال محمد بديع المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين وأعضاء مكتب الإرشاد لاتهامهم بالتحريض على قتل المتظاهرين أمام مكتب الإرشاد خلال تظاهرات ٣٠ يونيو.

(المصري اليوم، ٢٠١٣/٧/٦)

٢٠١٣/٧/٦ انتخاب أحمد عاصي الجربا رئيسًا للمجلس الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية.

(الجزيرة. نت، ٢٠١٣/٧/٦)

٢٠١٣/٧/٨ رفض حزب الحرية والعدالة المنبثق عن جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وكذلك البناء والتنمية الذراع السياسية للجماعة الإسلامية، الإعلان الدستوري الجديد الذي أصدره الرئيس المصري المؤقت عدلي منصور، في وقت عدّه حزب النور رسالة طمأنة. وقال المستشار القانوني للحرية والعدالة أحمد أبو بركة إن "هذا الإعلان هو إحدى خطوات وإجراءات الانقلاب العسكري واغتصاب السلطة الشرعية، والذي لا يمكن الاعتراف به ولا بأيّ من توابعه، فهو إجراء غير مشروع وباطل". وكان الرئيس المصري المؤقت قد أصدر إعلانًا دستوريًا تضمّن جدولًا زمنيًا لتعديل الدستور وإجراء انتخابات

برلمانية ورئاسية في غضون ستة أشهر، كما يتضمّن الإعلان الدستوري منح الرئيس سلطة إصدار قوانين بعد التشاور مع الحكومة الجديدة.

(الجزيرة. نت، ٢٠١٣/٧/٩)

٢٠١٣/٧/٩ قالت هيومن رايتس، "إن على الحكومة التي نصبها الجيش في مصر إنهاء إجراءاتها التعسفية بحق الإخوان المسلمين ووسائل الإعلام الإخبارية".

(هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٣/٧/٩)

٢٠١٣/٧/١٠ رفضت جبهة الإنقاذ الوطني، وهي التكتل الرئيس للمعارضة في مصر الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس المؤقت. وطالبت جبهة الإنقاذ بإجراء تعديلات على الإعلان الدستوري، وإجراء مشاورات واسعة بشأن هذه الوثيقة.

(بي. بي. سي عربي، ٢٠١٣/٧/١٠)

٢٠١٣/٧/١٥ قالت هيومن رايتس ووتش "إن على رئيس مصر المؤقت عدلي منصور ضمان التحقيق المحايد مع ضباط الجيش والشرطة في وقائع القتل التي جرت أمام مقر الحرس الجمهوري يوم ٨ يوليو/تموز ٢٠١٣. وينبغي أن تتم التحقيقات على يد القضاء المدني، المستقل على الصعيدين المؤسسي والعملي عن تسلسل القيادة العسكري".

(هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٣/٧/١٥)

٢٠١٣/٧/١٥ وقع نحو ١٥٠٠ شخصية تضم نشطاء وسياسيين ومثقفين على مبادرة بعنوان: "لاستكمال الثورة الآن وليس غدا" طالبوا من خلالها بتأسيس كل الإجراءات والخطوات في المرحلة الانتقالية الجديدة على الأهداف الثلاثة الآتية: أ) الإسراع بتسليم السلطة إلى مؤسسات منتخبة ديمقراطيًا؛ ب) عدم إقصاء أو شيطنة فصيل سياسي بأكمله؛ ج) إخراج القوات المسلحة نهائيًا وبشكل كامل من العملية السياسية.

(وكالة أنباء O.N.A، ٢٠١٣/٧/١٥)

٢٠١٣/٧/١٦ أنهى المجلس الوطني التأسيسي في تونس مناقشته العامة الأولى لمشروع الدستور وسط خلافات على عدد من المواد أدّت إلى استقالة عضو في المجلس. وقرّر المجلس في نهاية المداولات إحالة الموضوع على لجنة توافقات سعيًا إلى إحراز تقدّم بخصوص عشر نقاط خلافية. وتتعلّق نقاط الخلاف بالعلاقة بين الدولة والدين في الدستور، وشروط الترشّح للرئاسة والأحكام الانتقالية. وتستثني هذه الأحكام القوانين المصدّق عليها في ظلّ حكومة النهضة من المراقبة الدستورية لمدة ثلاث سنوات.

(فرانس ٢٤، ٢٠١٣/٧/١٦)

٢٠١٣/٧/١٦ اختتم مؤتمر الحوار الوطني في اليمن جولته الثانية بقرارات من شأنها تعزيز استقلال الدولة، حسبما يقول القائمون

الدخول أو طالبي اللجوء بدون مراجعة محايدة لطلبات اللجوء الخاصة بهم

(هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٣/٧/٢٥)

٢٠١٣/٧/٢٧ طرح الدكتور محمد سليم العوا المرشح السابق في انتخابات رئاسة الجمهورية، والمستشار طارق البشري الفقيه الدستوري ورئيس لجنة التعديلات الدستورية في مارس ٢٠١١، مبادرة للخروج من الأزمة السياسية الراهنة، والتي تضمنت:

أولاً: استناداً للمادتين ١٤١ و١٤٢ من الدستور يفوض رئيس الجمهورية سلطاته الكاملة، لوزارة مؤقتة جديدة يتم التوافق عليها في أول جلسة سياسية.

ثانياً: تدعو الوزارة المؤقتة في أول اجتماع لها لانتخابات مجلس النواب خلال ٦٠ يوماً.

ثالثاً: بعد الانتخابات تشكل وزارة دائمة.

رابعاً: يتحدد بعد ذلك إجراءات انتخابات رئاسية وفقاً للدستور.

خامساً: إجراء تعديلات الدستورية المقترحة.

(بوابة الأهرام، ٢٠١٣/٧/٢٧)

٢٠١٣/٧/٢٨ قالت هيومن رايتس ووتش "إن الكثير من المتظاهرين المؤيدين لمصري والذين لا يقل عددهم عن ٧٤، الذي قتلوا في اشتباكات مع عناصر الأمن المركزي في مصر ومع رجال بثياب مدنية كانوا يقفون بجوارهم، أصيبوا بالرصاص في الرأس أو الصدر. وقد قتل هؤلاء يوم ٢٧ يوليو/تموز ٢٠١٣ على مدار عدة ساعات في اشتباكات بأحد الطرق القريبة من اعتصام الإخوان المسلمين في رابعة العدوية، شرقي القاهرة.

(هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٣/٧/٢٨)

٢٠١٣/٧/٣٠ في إطار جهود الوساطة لحل الأزمة في مصر، حملت منسقة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كاترين اشتون أثناء زيارتها لمصر ما يشبه المبادرة لحل الأزمة تتضمن دعم عملية انتقالية شاملة تشارك فيها جميع الأطراف السياسية، بما في ذلك الإخوان المسلمون، وتشمل إقامة نظام دستوري، وإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وتشكيل حكومة مدنية، وذلك بهدف التوصل إلى خريطة طريق لفترة انتقالية.

(السفير، ٢٠١٣/٧/٣٠)

٢٠١٣/٨/٢ قالت هيومن رايتس ووتش "على الحكومة المدنية في مصر أن تأمر فوراً بإيقاف أية خطط لفض اعتصامي الإخوان المسلمين

عليه. ويناقش المؤتمر خلال الأشهر الثلاثة المقبلة سبل وضع دستور جديد وعرضه للاستفتاء، على أن يتلو ذلك إجراء انتخابات رئاسية ونيابية، وفقاً لمضامين المبادرة الخليجية.

(الجزيرة، نت، ٢٠١٣/٧/١٦)

٢٠١٣/٧/١٨ طالبت عشر منظمات حقوقية الحكومة المصرية المؤقتة بحماية حقوق الإنسان والحريات العامة، وحماية كافة المتظاهرين بغض النظر عن توجهاتهم ومواقفهم، ووقف حملات الاعتقال والملاحقة على خلفيات سياسية خارج نطاق القانون، خصوصاً بحق الصحفيين وعدد من قادة الرأي المعارضين. وأعربت عن إدانتها الشديدة للاستخدام المفرط للقوة من قبل القوات المسلحة المصرية والحرس الجمهوري في التعامل مع المتظاهرين، ونادت بالمنظمات العشر بضرورة الإفراج الفوري عن الرئيس محمد مرسي والمباشر بالحوار البناء والمصالحة الوطنية بين الأطراف المتنازعة على أسس عادلة وقواعد دستورية سليمة، وعلى مبدأ الحفاظ على الحقوق والحريات العامة لتأسيس دولة مدنية حديثة مستقلة. وفق بيان صادر عن المنظمات وهي: الحقوق للجميع السويسرية، والمرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان (جنيف)، وأصدقاء الإنسان الدولية (فيينا)، ومركز العدالة السويدي، وحرية وإنصاف التونسية، ومارش فورجستس الأميركية، ومفوضية الحقوق المدنية الأميركية، ومركز هجرة السويسري، ومركز سواسية، ومركز الشهاب لحقوق الإنسان.

(شبكة رصد، ٢٠١٣/٧/١٨)

٢٠١٣/٧/٢٣ قالت هيومن رايتس ووتش "إن المصريين الأقباط كانوا هدفاً لعدة اعتداءات منذ قيام الجيش بعزل الرئيس السابق محمد مرسي. ويتعين على السلطات إجراء تحقيق عاجل في الاعتداءات ومحاسبة مرتكبيها، وتحديد ما إذا كان بوسع الشرطة منع العنف أو إيقافه.

(هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٣/٧/٢٣)

٢٠١٣/٧/٢٥ طالب وزير الدفاع المصري، عبد الفتاح السيسي، في خطاب ألقاه خلال الاحتفال بتخريج دفعة جديدة من ضباط القوات البحرية والدفاع الجوي، المصريين للنزول في تظاهرات يوم ٢٦ يوليو/تموز ٢٠١٣ لمنحه تفويض بالتعامل مع سماه "العنف والإرهاب المحتمل.

(بي. بي. سي، ٢٠١٣/٧/٢٥)

٢٠١٣/٧/٢٥ قالت هيومن رايتس ووتش "إن على السلطات المصرية التوقف عن احتجاز السوريين تعسفياً والتهديد بترحيلهم بإجراءات موزعة لا تراعي التدابير القانونية الواجبة. وطالبت المنظمة السلطات المصرية بالإفراج عن السوريين المحتجزين ما لم يتم اتهامهم فوراً بجرائم تستحق المحاسبة، وعدم ترحيل السوريين من حاملي تأشيرات

• تشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في أحداث المنصة والحرس الجمهوري وأحداث بين السرايات والجيزة والمنيل ووقائع التعذيب داخل اعتصامات رابعة والنهضة.

• الكشف رسمياً عن التحقيقات مع قيادات الجماعة والانتهاكات الموجهة إليهم بكل وضوح وشفافية وكشف مكان احتجاز مرسى.

(بوابة الأهرام، ٢٠١٣/٨/٣)

٢٠١٣/٨/٦ نص مبادرة حزب مصر القوية "بناء الثقة أولاً":

إن ما تشهده مصر يومياً من إراقة لدماء بريئة في ميادين مصر، وفي سيناء يفرض علينا جميعاً أن نسعى لوضع حل سياسي عاجل لوقف العنف بأسرع وقت في إطار الحفاظ على حقوق التظاهر السلمي ومواجهة الإرهاب.

هذا الحل يجب أن يراعي كل أطراف الأزمة الحالية، وأن يستمع إلى الجماهير في الميادين مهما كان الاختلاف مع قضايها، ويحافظ في ذات الوقت على أمنهم وعلى أمننا القومي؛ حتى تعود مصر إلى المسار الديمقراطي. هذا الحل يجب أن يستند على سيادة الشعب على كل مؤسساته سياسية كانت أو أمنية أو عسكرية، وعلى صناديق الانتخاب كمسار ديمقراطي فاصل في التفويض السياسي.

إننا في حزب مصر القوية نرى أن الطريق الوحيد للخروج من هذه الأزمة هو دخول طرفي الأزمة، ممثلة في السلطة الحالية و تحالف دعم الشرعية من جهة أخرى في مفاوضات مباشرة مع التزام الطرفان بالآتي.

السلطة الحالية :

• قيام المؤسسات الأمنية (الجيش والشرطة) بتأمين التظاهرات والحفاظ على أرواح الشعب المصري في كل الميادين بما فيها ميادين رابعة والنهضة والتحرير، وعلى الرئيس المؤقت ورئيس الحكومة إعلان ذلك وضمان تنفيذه؛ على أن يراقب الشعب ذلك من خلال المنظمات الحقوقية المحلية والدولية ذات المصداقية

• وقف أي ملاحقات استثنائية أو قضايا سياسية مرفوعة ضد مناصري الرئيس المعزول.

• الإفراج عن الرئيس المعزول محمد مرسى وكل المحتجزين معه، مع بقاء التحقيقات القانونية.

• تحالف دعم الشرعية:

• تتعهد جماعة الإخوان المسلمين ومناصري الرئيس المعزول بالآتي:

في القاهرة بالقوة، وأن تتعامل مع أية مشاكل ناشئة عنهما سلمياً. ينبغي على السلطات احترام حقوق الجميع في التجمع السلمي".

(هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٣/٨/٢)

٢٠١٣/٨/٣ أطلقت حركة ٦ إبريل "الجبهة الديمقراطية" مبادرة للخروج من الأزمة التي تمر بها مصر، وحقن دماء المصريين. وتضمنت بنود المبادرة الآتي:

• على جماعة الإخوان تسليم المطلوبين - من أعضاء الجماعة وقياداتها والمعتصمين - إلى النيابة العامة لمباشرة التحقيقات معهم فيما هو منسوب إليهم، والسماح بتفتيش اعتصامي رابعة والنهضة للتأكد من سلميته وخلوه من الأسلحة مع إزالة جميع المتاريس والأسوار والحواجز حول الاعتصام وفتح الطريق، والاحتكام للإرادة الشعبية بعزل مرسى.

• سرعة إيقاف الخطاب الديني والاستقطابي التحريضي تجاه الشعب والمواطنين الراضين للاعتصام وحكم الجماعة.

• في حالة رفض القيادات لهذه الخطوات نناشد المعتصمين بترك الاعتصام لوجود الشبهات حوله ولتعتن القيادات حينها في الحفاظ على سلامة أعضائهم.

• على مؤسسة الرئاسة والحكومة، التعهد بعدم ملاحقة المعتصمين أو اضطهادهم أمنياً أو بأي شكل من الأشكال.

• تشكيل لجان لتفتيش الميادين من الأسلحة في حالة موافقة الإخوان على التفتيش وتتكون من وفد من الحكومة والمنظمات الحقوقية والمحامين الحقوقيين.

• في حالة تواجد أسلحة - بأدلة موثقة - كما تم الذكر في التقارير الصادرة عن الجهات السيادية يجب التوضيح عن كيفية وصول هذه الأسلحة إلى مقرات الاعتصامات في ظل التواجد الأمني المكثف حولها.

• الالتزام بتنفيذ خارطة الطريق المعلنة والإسراع في عملية كتابة الدستور والإعلان عن بدء تنفيذ خطوات العملية الانتخابية للبرلمان والرئاسة.

• إصدار قانون العدالة الانتقالية وتشكيل هيئة العدالة الانتقالية لمحاسبة كل من أجرم أو أفسد في حق هذا الوطن واستباح دماء أبنائه.

• تزويد القوات الموجودة بسيناء بالأسلحة والمعدات اللازمة لتأمينهم والبدء في حملة وعملية عسكرية ضد الإرهاب والجهاديين والبؤر الإجرامية بسيناء مهما كلف الأمر ولو بمخالفة الاتفاقيات الأمنية بالمنطقة.

٢٠١٣/٨/١٤ قدم محمد البرادعي نائب الرئيس المصري للشئون الدولية خطاب استقالة من مهام منصبه لرفضه فض اعتصامي رابعة العدوية والنهضة بالقوة، وكتب البرادعي، في رسالته إلى الرئيس المصري "أصبح من الصعب علي أن استمر في تحمل مسؤولية قرارات لا اتفق معها وأخشى عواقبها ولا أستطيع تحمل مسؤولية قطرة واحدة من الدماء أمام الله ثم أمام ضميري ومواطني خاصة مع إيماني بأنه كان يمكن تجنب إراقتها".

(القدس العربي، ٢٠١٣/٨/١٤)

٢٠١٣/٨/١٥ أعلنت وزارة الصحة المصرية عن ارتفاع حصيلة قتلى الحملات التي شنتها قوات الأمن في القاهرة ومحافظات أخرى إلى ٥٢٥ حالة وفاة.

(رويترز العربية، ٢٠١٣/٨/١٥)

٢٠١٣/٨/١٥ حض مجلس الأمن جميع الأطراف في مصر على إنهاء العنف والتحلي بأقصى درجات ضبط النفس بعد مقتل مئات الأشخاص في الاحتجاجات المطالبة بعودة الرئيس المعزول محمد مرسي. إذ صرحت سفيرة الأرجنتين لدى الأمم المتحدة ماريا كريستينا برسيغال للصحفيين بعد اجتماع المجلس الذي بحث الوضع في مصر أن "رأي أعضاء المجلس هو انه من المهم إنهاء العنف في مصر وان تمارس الأطراف أقصى درجات ضبط النفس".

(بي. بي. سي، ٢٠١٣/٨/١٥)

٢٠١٣/٨/١٥ أذاع الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، بشدة العنف في مصر وألقى مناورات "النجم الساطع" المشتركة مع الجيش المصري وذلك احتجاجاً على مقتل المئات في مصر. وأضاف أوباما أن التعاون مع مصر "لا يمكن أن يستمر في الوقت الذي يُقتل فيه مدنيون".

(بي. بي. سي، ٢٠١٣/٨/١٥)

٢٠١٣/٨/١٦ قالت منظمة العفو الدولية استناداً إلى أبحاثها الميدانية، إنه "يتعين إجراء تحقيق واف ومحايدين في فض اعتصامي القاهرة عن طريق العنف في ١٤ آب/ أغسطس، حيث استخدمت قوات الأمن القوة المميتة غير المبررة ونكثت بوعدها بالسماح للجرحى بمغادرة الاعتصام بأمان".

(منظمة العفو الدولية، ٢٠١٣/٨/١٦)

٢٠١٣/٨/١٦ أعلن العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبد العزيز دعم بلاده للسلطات المصرية في مواجهتها ضد ما وصفه "بالإرهاب" مؤكداً أن ذلك "حقها الشرعي". ودعا العرب والمسلمين ليقفوا معاً ضد ما وصفه بمحاولة زعزعة استقرار مصر. وقد انضمت الأردن والإمارات للسعودية في تأييد إجراءات الحكومة المصرية.

(بي. بي. سي، ٢٠١٣/٨/١٧)

• خلو الميادين من أي سلاح والسماح بمنظمات حقوقية محلية ودولية محايدة بضمان ذلك.

• التبرؤ من أحداث سيناء وإدانة كافة أشكال العنف.

• التوقف عن الخطاب التحريضي والطائفي.

(الدستور، ٢٠١٣/٨/٦)

٢٠١٣/٨/٧ على ضوء تصريحات وزير الخارجية المصري أن منظمة العفو الدولية تحصلت على أدلة تفيد بوجود "أسلحة ثقيلة" في موقع أحد اعتصامات أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي بالقرب من مسجد رابعة العدوية في القاهرة. أصدرت المنظمة البيان الاتي: "ترفض منظمة العفو الدولية جملة وتفصيلاً التصريحات التي وردت على لسان وزير الخارجية المصري، نبيل فهمي، وزعم فيها أن المنظمة تحصلت على أدلة تفيد بوجود "أسلحة ثقيلة" في موقع أحد اعتصامات أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي بالقرب من مسجد رابعة العدوية في القاهرة. ولكن المنظمة لم تصدر بياناً من هذا القبيل. ويذكر أن منظمة العفو الدولية قد أعلنت يوم ٢ أغسطس الماضي أنها جمعت أدلة تشير إلى قيام عدد من أنصار مرسي بتعذيب أفراد ينتمون إلى المعسكر السياسي المعارض لهم منذ اندلاع الأزمة السياسية في يونيو الماضي".

(منظمة العفو الدولية، ٢٠١٣/٨/٧)

٢٠١٣/٨/١١ جدد المستشار حسن سمير قاضي التحقيق المنتدب من محكمة استئناف القاهرة حبس الرئيس المعزول، محمد مرسي لمدة ١٥ يوماً على ذمة التحقيق في اتهامه بـ "التخابر مع حركة حماس للقيام بأعمال عدائية في البلاد".

(المصري اليوم، ٢٠١٣/٨/١٣)

٢٠١٣/٨/١٤ قامت أجهزة الأمن المصرية بفض اعتصام مؤيدي الرئيس المعزول في منطقة رابعة العدوية وميدان النهضة بالقوة. وقد أدى ذلك إلى وقوع مئات القتلى والجرحى.

(فرانس ٢٤، ٢٠١٣/٨/١٤)

٢٠١٣/٨/١٤ أعلن الرئيس المصري المؤقت عدلي منصور حالة الطوارئ لمدة شهر وفرض حظر التجول في اثنتي عشرة محافظة وذلك بعد ساعات من فض قوات الأمن اعتصامي رابعة العدوية والنهضة لانصار الرئيس المعزول محمد مرسي.

(بي. بي. سي، ٢٠١٣/٨/١٤)

٢٠١٣/٨/١٤ قال يوسف طلعت عضو التحالف الوطني لدعم الشرعية ورفض الانقلاب بأن لديهم إحصائية بـ ٢٦٠٠ قتيل و٧٠٠٠ جريح جرى توثيقها في عملية فض اعتصام رابعة العدوية، مضيفاً أن هناك أعداداً أخرى من القتلى لم يتم توثيقهم.

(القدس العربي، ٢٠١٣/٨/١٥)

يوم ١٤ أغسطس/ آب ٢٠١٣ قد أدى إلى أخطر حوادث القتل الجماعي غير المشروع في التاريخ المصري الحديث".

(هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٣/٨/١٩)

٢٠١٣/٨/١٩ صرحت منظمة العفو الدولية أنه قد حصل ارتفاع غير مسبوق في وتيرة أعمال العنف التي عمت مختلف أنحاء مصر واستهدفت المسيحيين الأقباط؛ مضيفة أنه يتعين على السلطات المصرية أن تتخذ خطوات فورية من أجل تأمين سلامتهم.

(منظمة العفو الدولية، ٢٠١٣/٨/١٩)

٢٠١٣/٨/١٩ أعلن وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل أن الدول العربية مستعدة لتعويض المساعدات التي تهدد الدول الغربية بقطعها عن مصر في إشارة إلى تهديد الاتحاد الأوروبي بذلك.

(فرانس ٢٤، ٢٠١٣/٨/١٩)

٢٠١٣/٨/١٩ قالت هيومن رايتس ووتش "إن استخدام قوات الأمن المصرية للقوة المميتة على نطاق واسع ومباغت لتفريق اعتصامات يوم ١٤ أغسطس/ آب ٢٠١٣ قد أدى إلى أخطر حوادث القتل الجماعي غير المشروع في التاريخ المصري الحديث".

(هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٣/٨/١٩)

٢٠١٣/٨/١٩ طالبت منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان هيومن رايتس ووتش، الحكومة المصرية بالكف عن استعمال الرصاص الحي ضد المتظاهرين، معربة عن تشكيكها في حصيلة القتلى التي أعلنها الجيش منذ بدء الأزمة.

(هيومن رايتس ووتش، ٢٠١٣/٨/٢٠)

٢٠١٣/٨/٢٠ قتل ٢٥ شرطياً مصرياً ينتمون للأمن المركزي المصري في كمين نصبه مسلحون قرب رفح في شمال سيناء. وقالت مصادر أمنية في الشرطة أن الهجوم وقع "عقب عودتهم من أجازة حيث اطلقوا عليهم النيران مما أسفر عن استشهاد ٢٤ مجنّداً وإصابة ثلاثة آخرين في حالة خطيرة".

(فرانس ٢٤، ٢٠١٣/٨/٢٠)

٢٠١٣/٨/٢٠ اعتقلت أجهزة الأمن المصرية محمد بديع المرشد العام لجماعة الإخوان برفقة قياديين بالجماعة و ستة من حراسه ومساعديه في شقة سكنية قرب منطقة رابعة العدوية.

(فرانس ٢٤، ٢٠١٣/٨/٢٠)

٢٠١٣/٨/٢١ أعلن حازم الببلاوي، رئيس مجلس الوزراء، عن برنامج الحكومة تحت عنوان "حمايه المسار الديمقراطي" وفيما يلي أهم بنوده:

• استكمال خارطة الطريق وفقا لما جاء في الإعلان الدستوري بما يضمن مشاركته كل القوى السياسية وبحيث يتم الاستفتاء على دستور

٢٠١٣/٨/١٦ أصدرت الدكتورة مها الرباط وزيرة الصحة والسكان تعليماتها إلى قطاعات وهيئات الوزارة المختلفة بأن رئاسة مجلس الوزراء ستكون الجهة المنوط لها إصدار المعلومات الرسمية والبيانات الصحفية الخاصة بأعداد القتلى والجرحى خلال الأحداث تجنباً لتضارب الأرقام وتوحيداً للبيانات الصحفية الرسمية. وقالت وزارة الصحة، في بيان سابق، إن الأرقام المعلنة من قبل الوزارة للوفيات والمصابين هي الأرقام التي تعاملت معها سيارات الإسعاف، وأقسام الطوارئ بالمستشفيات.

(أنباء الشرق الأوسط، ٢٠١٣/٨/١٧)

٢٠١٣/٨/١٨ في بيان للاتحاد الأوروبي دعا رئيس المجلس الأوروبي هرمان فان رومي ورئيس المفوضية الأوروبية جوزيه مانويل باروزو كل الأطراف في مصر إلى ضبط النفس، ومنع تصعيد العنف، وأضاف البيان: "من أجل هذا الغرض وبالتعاون مع الدول الأعضاء سيراجع الاتحاد الأوروبي على وجه السرعة العلاقات مع مصر ويتخذ الإجراءات التي تحقق هذه الأهداف".

(فرانس ٢٤، ٢٠١٣/٨/١٨)

٢٠١٣/٨/١٨ طالب عبدالفتاح السيسي المعارضين "بمراجعة مواقفهم الوطنية وأن يعوا جيداً أن الشرعية ملك للشعب يمنحها لمن يشاء ويسلبها متى يشاء، وأن حماية الدولة ستبقى أمانة في أعناق الجيش والشرطة والشعب المصري". كما وجه رسالة لأنصار الإخوان بأن مصر تتسع للجميع وأن الجيش والأمن "حريصون على كل نقطة دم مصري".

(مصر اليوم، ٢٠١٣/٨/١٨)

٢٠١٣/٨/١٨ أعلنت الداخلية المصرية مقتل ٣٦ سجيناً خلال محاولة لتهربهم من سجن أبو زعبل بمحافظة القليوبية شمال القاهرة، فيما تؤكد جماعة الإخوان أن قتلهم يأتي ضمن مخطط لتصفية المعتقلين السياسيين المنتهين لها.

(القدس العربي، ٢٠١٣/٨/١٩)

٢٠١٣/٨/١٩ أصدرت النيابة المصرية العامة امر بحبس الرئيس المعزول محمد مرسي لمدة ١٥ يوماً احتياطياً على ذمة التحقيق، لاتهامه بالاشتراك في أحداث العنف التي جرت قبالة قصر الاتحادية في ٥ أيلول/ ديسمبر العام الماضي بحق المتظاهرين المناهضين للإعلان الدستوري المكمل، الذي أصدره مرسي أواخر شهر نوفمبر ٢٠١٢.

(اليوم السابع، ٢٠١٣/٨/١٩)

٢٠١٣/٨/١٩ قالت هيومن رايتس ووتش "إن استخدام قوات الأمن المصرية للقوة المميتة على نطاق واسع ومباغت لتفريق اعتصامات

• التزام الحكومة بوضع الإطار القانوني والمهني الذي يحمي حرية الرأي والتعبير ووضع مواثيق الشرف الصحفي والرقابة الذاتية على الإعلام واستقلاله.

• دعوة كل المواطنين للتكاتف والتوجه لبناء الوطن ودعم الاقتصاد المصري وإعلان قيم العمل وزياده الإنتاج ولبذل كل الجهد والتضحية من أجل توفير الظروف المطلوبة لقيام الحكومة بتوفير إمكانات العيش الكريم، والتزام الحكومة بتبني قضيه العدالة الاجتماعية باعتبارها واحده من اهم مطالب الثورة وتقديم برنامج وطني لكيفيه تحقيقها بشكل مستدام وضمان الحماية الاجتماعية لمن يستحقونها.

• تطبيق برنامج قومي للعدالة الانتقالية من خلال لجان قومية مستقله يكون غرضها إعادة التوافق والوحدة والوثام للمجتمع المصري عن طريق آليات المكافحة والمحاسبة والمصالحة وعن طريق متابعه واستكمال أعمال لجان تقصي الحقائق عن مختلف الجرائم المصاحبة للثورة أو التالية عليها، وإصدار قانون العدالة الانتقالية لتطبيق ذلك.

(بوابة الأهرام، ٢٠١٣/٨/٢١)

٢٠١٣/٨/٢٠ أصدر القضاء المصري قراراً بحبس الرئيس المعزول محمد مرسي بتهمة تضم "الاشتراك في احتجاز وتعذيب مواطنين"، و"الشروع في قتل" و"البلطجة واستعراض القوة وترويع المواطنين"، إضافةً إلى تهمة أخرى سابقة من بينها "اقتحام السجون" وقضايا تخاير وقتل وشروع في القتل والتخاير مع حركة حماس، وقائمة طويلة أخرى من التهم.

(القدس العربي، ٢٠١٣/٨/٢٠)

٢٠١٣/٨/٢١ قرر الاتحاد الأوروبي وقف ترخيص تصدير معدات عسكرية تستفيد منها مصر بسبب أعمال العنف التي شهدتها مصر مؤخراً. وانتقد وزراء خارجية دول الاتحاد في اجتماع طارئ عقد بالعاصمة البلجيكية، بروكسل، ما سماه بالإجراءات "غير المناسبة" التي استخدمتها قوات الأمن المصرية.

(بي. بي. سي، ٢٠١٣/٨/٢١)

٢٠١٣/٨/٢١ محكمة مصرية تأمر بإخلاء سبيل الرئيس الأسبق حسني مبارك في قضية هدايا الأهرام وهي آخر قضية فساد كان محتجزا على ذمتها. وتوقع محاميه فريد الديب إتمام إجراءات إخلاء سبيله يوم ٨/٢٢ ليترك السجن بعد عامين وأربعة أشهر من احتجازه بتهمة تتصل بقتل المتظاهرين خلال الثورة التي أطاحت به عام ٢٠١١ وتهمة فساد مالي.

(رويترز العربية، ٢٠١٣/٨/٢١)

جديد وإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية حرة ونزيهة في المواعيد المقررة ومع توافر كافة الضوابط القانونية والفعلية لذلك.

• إصرار الحكومة على توفير الأمن والاستقرار للمواطنين والحماية لأرواحهم وحررياتهم وممتلكاتهم وعلي مكافحة العنف والإرهاب والخروج على القانون.

• التزام الحكومة باستكمال بناء المؤسسات التي تساهم في دعم المسار الديمقراطي، بما في ذلك أعاده تشكيل أو استكمال وتفعيل المجلس القومي لحقوق الإنسان، والمجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي للعدالة والمساواة، وتمكينها جميعاً من القيام بأدوارها كاملة في الدفع بالديمقراطية والمساواة بين المواطنين والتصدي الفعال للفتنة الطائفية وحماية حقوق ومكتسبات المرأة في المجتمع.

• قيام الحكومة، بالتشاور مع القوي السياسية والمجتمع الأهلي، باستكمال الإطار القانوني والإداري والتنفيذي الذي يضمن اكتمال ونزاهة العملية الديمقراطية، بما في ذلك إلغاء حاله الطوارئ فور زوال الأسباب الداعية لها، وصدر تشريعات جديدة تسمح بحرية العمل الأهلي، وحرية تداول المعلومات، وحرية التظاهر السلمي، وتنظيم تمويل الانتخابات، وضمان استقلال اللجنة العليا للانتخابات وإشرافها على العملية الانتخابية بأكملها، والأشراف الأهلي والدولي عليها.

• تأكيد التزام الدولة بحماية الحقوق والحرية العامة لكل المواطنين المنصوص عليها في القانون المصري والمواثيق والاتفاقات الدولية، بما في ذلك ضمان حق التظاهر السلمي وفقاً للقانون والمعايير الدولية التي تجرم من يخالف سلمية التظاهر أو يقطع الطريق أو يهدد أرواح الناس أو الممتلكات العامة والخاصة بالقوة أو يحرص على ذلك.

• إتاحة العمل السياسي والمشاركة في التنافس الديمقراطي لكل من لم تتلوث أيديه بالدماء وطالما كان ملتزماً بالقانون وبخارطة الطريق وبنزول العنف أو التحريض عليه وبالسلمية وبالمساواة بين المواطنين دون تمييز.

• التمسك بالتزام كل الأطراف الراغبة في المشاركة بالمسار السياسي بنزول العنف دون قيد أو شرط ومع تسليم السلاح.

• التصدي بقوه لكل إشكال التعرض لدور العبادة في كل أنحاء الجمهورية واحترام حق جميع المواطنين في ممارسه شعائهم الدينية بحرية وأمان في حدود النظام العام، وعدم استخدام دور العبادة في العمل السياسي، والعمل على تأسيس ثقافته وممارسات عدم التمييز بين المواطنين وإصدار التشريعات التي تحمي المواطنة والمساواة بين كل فئات المجتمع المصري.